الفصل الثانى عشر

معركة الرئاسة.. انفجار حرب الهوية

جاءت أزمة انتخابات الرئاسة في مايو ٢٠٠٧ لتفجر التعايش الهش بين القوى العلمانية وحزب العدالة والتنمية، حيث رفضت هذه القوى ترشح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد الله جول لمنصب الرئيس الذي كان على وشك الفوز به، بحجة ضرورة عدم السماح بدخول محجبة ـ وهي خير النساء زوجة جول ـ القصر الرئاسي الذي كان مقرا لأتاتورك مؤسس الجمهورية الذي أرغم نساء تركيا على نزع الحجاب، وكان لافتا تدخل الجيش ببيان قوي ضد ترشيح جول حتى وإن لم يتضمن اسمه، بحجة حماية القيم العلمانية للدولة، وخاض حزب العدالة والتنمية معركة وجود بالإصرار على مرشحه للرئاسة، بل وللمرة الأولى وجهت الحكومة انتقادات علنية للجيش الذي يقوده الجنرال يشار بويك أنت الموسوم بالتشدد من جانب الإسلاميين والأكراد.

لقد انتهت المعركة بخسارة حزب العدالة والتنمية بعد سحب جول لترشيحه، إثر قرار من المحكمة الدستورية ببطلان الجولة الأولى من الاقتراع على جول في البرلمان بحجة عدم حضور نصف أعضائه لجلسة التصويت رغم عدم وجود نص دستوري أو قانوني، وكان يلزم جول بضعة أصوات ليس فقط لتوفير نصاب الجلسة، بل والفوز بمقعد الرئيس بعد أن صوت نواب حزبه الـ ٣٥٣ لصالحه، ومن المهم قراءة وقائع هذه المعركة التي شملت أيضا مظاهرات ضخمة لأنصار العلمانية ضد الحكومة وحزبها بشكل صحيح، ولنبدأ بالمستوى الأول من التحليل، وهو ما يتعامل مع الوقائع المباشرة.

فقد كانت هناك توقعات بحدوث انقلاب عسكري في حالة عدم وقف انتخابات الرئاسة بالشكل الذي تم على يد المحكمة الدستورية التي تأثرت بموقف الجيش ـ كما اتضح للجميع ـ في حكمها الذي اتخذ طابعا سياسيّا بامتياز.

فقد أخطأ من تصور أن تركيا كانت مقبلة على مثل هذا الانقلاب العسكري، كمحصلة للأزمة السياسية التي قاد الجيش ذو السجل الحافل في ضرب الإسلاميين، محافظين ومعتدلين، المعسكر العلماني فيها.

والمرجح أننا كنا أمام لعبة شد وجذب تحكمها حسابات واضحة من الطرفين، بخلاف الضجيج الإعلامي في تركيا ذاتها وخارجها حول خطورة الأزمة، بما صاحب ذلك من تحذيرات بعودة الماضي الذي حكمه منهج تصفية وإلغاء الآخر على الأقل من جانب الجيش، انطلاقا من أفكار وممارسات مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك المتمحورة حول مبدأ الإبعاد التام لتأثير الدين الإسلامي على الساحة السياسية في إطار مشروع تغريبي متكامل لم يكلل بالنجاح أو يعانق الفشل حتى الآن، بل إنه عمق صراع أزمة الهوية التي تعد محور حركة الأحداث المهمة في تركيا إضافة إلى المشكلة الكردية كما أسلفنا.

أزمة نعم. . ، لكنها لم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة، أزمة كبيرة أيضا نعم، لكن من صنعوها عرفوا كيف يخرجون منها عند اللزوم، وهذا تم بدعوة أردوغان لانتخابات برلمانية مبكرة، ولعل الخط الأحمر فيها هو عدم العودة بتركيا إلى وراء لم يعد موجودا أصلا، فتركيا تغيرت والعالم أيضا، ونهج الانقلابات بكافة ألوانها الحمراء والسوداء والبيضاء أصبح في ذمة التاريخ، كما أن كل أطراف الأزمة كانت تدرك أن منطق «الصدام الوجودي» سيلحق أضرارا بالغة بالمصالح العليا للبلاد إن لم يدمرها، وسيدفع الأتراك جميعا إسلاميين وعلمانيين ثمن عودة الماضي، ثمن كان يمكن أن ينال من قوت الشعب وحياته اليومية.

غير أن هناك من رأى أن ما حدث كان انقلابا من صنع الجيش أيضا لكنه انقلاب من النوع الخفيف أو غير المباشر؛ حيث كان لموقفه أثر في قرار المحكمة الدستورية بإلغاء الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة.

ومن المهم أن نستعرض مواقف كل طرف وأهدافه كما بدت في الأزمة حتى نفهم تفاعلاتها، فبالنسبة لحزب العدالة والتنمية لم يكن ترشيح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد الله جول لمنصب الرئيس اعتباطا، بل إن هناك ما يدعو للقول بأن تخطيطا سبق هذه الخطوة بكثير، حيث بدأ قبل أكثر من عام بالإصرار على إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها، ورفض مطالب حزب الشعب الجمهوري الذي يقود المعارضة في البلاد بحل البرلمان والدعوة لانتخابات عامة مبكرة بهدف حرمان حزب العدالة والتنمية من ميزة تمتعه بالأغلبية المطلقة في البرلمان التي تقترب من الثلثين (٣٥٣ من ٥٥٠ مقعدا) عند اختيار رئيس جديد للبلاد بأصوات النواب، وعلى مدار شهور طويلة تجاهل رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء وزعيم حزب العدالة والتنمية هذه المطالب وفندها عندما دعت الضرورة بوضعها في خانة المحاكات السياسية التي لا تستند إلى الوجاهة والشرعية.

وخلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات نجح أردوغان وحزبه في جعل مركز الانتباه مسألة ترشحه هو نفسه للرئاسة في ظل حالة من الغموض المثير حول هوية المرشح وبورصة تخمينات متصاعدة، وعندما أعلن أردوغان عن ترشيح جول كان قد استنفد طاقات خصومه في رفضهم لشخصه وبدا جول المعتدل بالقياس له في الصورة الذهنية الشائعة لهما قريبا لقبول غالبية الأتراك، بل وأطياف الساحة السياسية التركية.

ومن الواضح أن أردوغان كان يدرك من البداية صعوبة تقلده منصبا كان لأتاتورك نقيضه الأيديولوچي والسياسي وفقا لكل القياسات والحسابات، ويبدو أن الرجل كان يراهن على تحويل مسار المعركة من رفض دخول رمز إسلامي سياسي وهو الحجاب كما يرى العلمانيون إلى رفضه شخصيا، وكان من الممكن أن تسير الأمور كما أراد، لولا بيان الجيش الأخير الذي بدا تراجعا عن تعهد سابق للمؤسسة العسكرية بعدم التدخل في الانتخابات الرئاسية.

و ثمة ما يشير إلى أن الجيش كان من الممكن أن يتقبل ترشيح جول، لولا عزف جوقة الإعلام والعلمنة في البلاد، على نغمة دخول الحجاب قصر ومنزل أتاتورك مقابل تفاخر لا يمكن إخفاؤه من حزب العدالة وأنصاره بذلك، فضلا عن حديث البعض عن انتقام تاريخي للإسلاميين من أتاتورك ومريديه لقمعهم، وتحويل الحجاب إلى «محرم منبوذ من الدولة» تمثلت مظاهره في حظره في الجامعات والمؤسسات الحكومية.

وبغض النظر عن تغير مجرى المعركة باحتشاد العلمانيين لرفض جول، مضيفين أسبابا أخرى، مثل التوجس من استغلال حزب العدلة لمنصب الرئيس في خلق ما يصفونه بأسلمة أجهزة الدولة؛ بما لهذا المنصب من صلاحيات في تعيين شاغلي مناصب حساسة، فإننا لا نظن أن أردوغان ورفاقه كانوا بعيدين عن توقع ما حدث.

و في تقديرنا أن رد الحكومة العنيف على تهديدات الجيش بالتدخل لمنع جول من الوصول للرئاسة ليس بمفاجأة؛ لأن «بلع» هذا التهديد يعنى إظهار الحكومة وحزبها بمظهر الضعف والهوان وهو أمر لايخدم مستقبلهما السياسي على الإطلاق، خاصة أنه من الناحية الشرعية لا يحق للجيش التدخل في انتخابات الرئاسة.

وواقع الأمر أن التصعيد خدم حزب العدالة؛ لأنه دعم مصداقيته لدى ناخبيه، وهم قطاع واسع من الأتراك يتراوح ما بين ثلثهم ونصفهم، ولعل من حسابات حزب العدالة أن وصول الأزمة لحد منع جول من تولى منصب يبدو أمره محسوما بالنظر إلى امتلاك الحزب الأغلبية البرلمانية اللازمة لذلك، ففي هذه الحالة التي دفعت البلاد إلى انتخابات عامة مبكرة، راهن الحزب على ثمار «تلبس» صورة الضحية بتصويت واسع له يمكنه من استمراره في السلطة لخمس سنوات أخرى.

ولا يخفى على المتابعين للشأن التركي أن حزب العدالة راهن أيضا على رفض الاتحاد الأوروبي لتدخل الجيش السافر في الحياة السياسية وهو ما عبر عنه بشكل شبه فوري بعد صدور بيان الجيش بشأن الانتخابات، ولعل حزب العدالة يدرك أن الاتحاد الأوروبي قد يطيح بحلم تركيا في ركوب قطاره السريع الفاخر، في حالة إصرار الجنرالات على العودة للعبة الانقلابات القديمة، ووقتها كان الحزب سيحمل العسكر مسؤولية هذا التحول الخطير بعد أن قطعت البلاد شوطا كبيرا من الإصلاحات في ظل حكمه بما يمكنها من الإبقاء على هذا الحلم نابضا بالحياة على الأقل، بغض النظر عن الشكوك التي تساور الأتراك حول مدى تقبل الأوروبيين لهم ككيان ثقافي وديني وجغرافي مختلف عن مكونات القارة العجوز.

وربما كان الموقف الأمريكي من حسابات حزب العدالة أيضا؛ حيث رجح رفض واشنطن لعودة حليف لصيق إلى زمن الانقلابات والاضطرابات، وهو ما بدا على استحياء في تصريح لمسؤول أمريكي.

وعامل الاقتصاد أيضا لم يغب عن حسابات حزب العدالة، حيث إن أي تطور دراميكي قد يلقي البلاد في هاوية أزمة جديدة بعد التقدم الكبير الذي حدث لهذا الاقتصاد، وهنا تجدر الإشارة لرفض نخبة رجال الأعمال المتنفذين الممثلين في اتحاد «التوسياد» لأية تصعيد من العسكر أو غيرهم.

وثمة عوامل دعمت موقف الحزب في أزمة الانتخابات الرئاسية تتمثل في الآتي:

أولا: أن الحزب ظهر بصورة متماسكة في الأزمة، ولاينال من هذا التماسك استقالة نائب في البرلمان من الحزب في أوج المعركة التي اشتملت على تهديدات صريحة للحزب من الجيش بكل ما له من جبروت وتاريخ في الانقلابات وفرض مشاريعه وأفكاره على الجميع، فهذه الاستقالة حدث معتاد في تركيا، وتنقُّل النواب بين الأحزاب ظاهرة متوطنة في الحياة السياسية التركية، بل إن ظهور أحزاب واختفاءها بأكملها من ملامح هذه الحياة.

ثانيا: اختارت قيادة الحزب الحاكم نهج المواجهة أمام تهديدات الجيش وتحذيراته، وقد حمل هذا رسالة إيجابية لناخبيه مؤداها أن الحزب قوي ومتمسك بمبادئه وأفكاره رغم الاتهامات التي كيلت له بتقويض الأسس العلمانية والديمقراطية للدولة وسط حالة استقطاب وفرز حاد للقوى السياسية والاجتماعية في البلاد.

ثالثا: تمحور معركة انتخابات الرئاسة حول الحجاب يضمن دعم قطاع واسع من الأتراك في بلد ما يقرب من ثلثي نسائه محجبات، فضلا عن أن غالبية الأتراك هم من المتدينين، ومن المتوقع أن يركز الحزب في خطابه الانتخابي على فكرة تسلط الطرف الآخر العلماني على البلاد والعباد، وإصراره على حرمان الأغلبية من حق شرعي يتسق مع مبادئ الديمقراطية.

رابعا: مزج أردوغان زعيم الحزب بين الجرأة والحكمة في إدارته للأزمة مع الجيش والقوى العلمانية، حيث انتقد الجيش علنا عندما هدد بالتدخل لمنع انتخاب جول رئيسا للجمهورية، وجاء الانتقاد بكلمات قوية وواضحة. وفي نفس الوقت تجنب اللجوء لخطاب تحريضي حتى لا يفاقم الأزمة، مدركا طبيعة دور رئيس الوزراء، وعندما وجه خطابا للأمة كانت فكرته الرئيسة ضرورة تمسك الأتراك بالوحدة الوطنية، ولم يتحدث

لشعبه من منظور طرف في الأزمة له مواقفه وحساباته، فهو رئيس حكومة تركيا قبل أن يكون زعيما للحزب الحاكم.

خامسا: تجنب الحزب الاستقواء بالاتحاد الأوروبي علنا، حتى لا يضعف مكانته في الساحة السياسية، وإدراكا منه للروح القومية السائدة للأتراك وحساسيتهم تجاه مبدأ الاحتياج لطرف خارجي، بغض النظر عن أن موقف الاتحاد الأوروبي الرافض لتدخل العسكر في الحياة السياسية هو أحد أوراق الحزب في الأزمة.

سادسا: عدم تورط الحزب برموزه وكوادره في مهاترات إعلامية مع حزب الشعب الجمهوري وبقية فصائل المعارضة العلمانية؛ مما أضفى عليه صورة المترفع الذي يخوض المعارك السياسية بالأفعال وليس الكلمات.

سابعا: تجنب الحزب السقوط في مواجهة شوارع مع العلمانيين بسلاح المظاهرات الخطير، وقد منع الحزب كوادره وأنصاره في إسطنبول من النزول لهذه الشوارع خشية انزلاق البلاد إلى حالة من الفوضى تخصم من رصيد الحكومة وتمنح الجيش فرصة مجانية ذهبية لفرض سطوته المباشرة على الدولة والمشهد السياسي بأكمله.

أما الجيش فقد كان له حساباته المختلفة، فهو لم يرد أن يترك لحظة تاريخية تمر دون تسجيل موقفه كحام للقيم العلمانية للجمهورية الأتاتوركية، وقد مارس التهديد لعل حزب العدالة يتراجع خوفا من معركة كسر عظم يبدو هو الأضعف فيها بالقياس للجيش المتحالف ضمنا مع القضاء والأحزاب العلمانية التقليدية.

كما أن تعثر عملية التحضير للانضمام للاتحاد الأوروبي غير المتحمس لقبول تركيا أضعف من شأن حساب العامل الأوروبي في الصراع، يضاف إلى ذلك الشرخ الذي ضرب علاقات واشنطن بحزب العدالة منذ رفض البرلمان السماح بفتح جبهة ضد العراق انطلاقا من الأراضي التركية قبل غزوه في مارس عام ٢٠٠٣.

ومن حسابات الجيش أن تهديده بمنع انتخاب جول رئيسا حمل في طياته تأثيراً كبيراً على القضاء، خاصة أن المحكمة الدستورية قبلت دعوى حزب الشعب الجمهوري بإلغاء الانتخابات بحجة عدم حضور ثلثي أعضاء البرلمان الجولة الأولى للتصويت في البرلمان، وفي هذه الحالة قد تجنب الزج بنفسه في مواجهة تلحق ضررا بالغا بصورته وبالبلاد ـ كما أسلفنا.

مجمل القول إننا كنا أمام معركة محسوبة من جميع الأطراف حتى وإن انطلقت من حرب الهوية التاريخية، لكن التحليل الإجرائي لما تم لايمنعنا من نظرة أعمق، فمن أعراض الخلل والرجعية السياسية في المنتج الأخير للتجربة التركية، استخدام حزب الشعب الجمهوري والنخبة العلمانية للشارع بحشد مئات الآلاف من الأتراك للاعتراض على فعل ديمقراطي هو انتخاب رئيس من حزب يمتلك الأغلبية التي تؤهله لذلك، والمؤسف أن المشاركين في التظاهرات حتى لو بلغ عددهم المليونين كما ادعى منظموها، يمثلون الأقلية وليس الأغلبية، وكان بإمكان حزب العدالة والتنمية استنساخ المشهد الأوكراني بتسيير مظاهرات مماثلة، وربما أكبر حجما وأعلى صوتا، وأكثر رايات وشعارات، لكنه آثر عدم تحويل الشارع لساحة معركة سياسية؛ خشية عدم السيطرة عليه، كما أنه تجنب تحويل نفسه للآخر المحدد من قبل العلمانيين وهو المناهض لمبادئ الدولة المعادي للعلمانية. ومهما قيل في سياق تهويلات خطابية مستهلكة فإن صور الأعلام الحمراء ذات الهلال والنجمة الأبيضين في شوراع إسطنبول لا يمكن أن تغتصب مكانة الأغلبية، فحسب استطلاعات أشرفت عليها مؤسسات أوروبية، فإن خمسة وستين في المائة من الأتراك متدينون يمارسون فرائض الإسلام، وذات النسبة تقريبا من النساء محجبات، وكما قال علي برداك أوغلو رئيس إدارة الشؤون الدينية التابعة للدولة، فتركيا ليست ميداني «تقسيم» و«كيزلاي» وهما الأشهران في إسطنبول وأنقرة.

تركيا الأخرى يقدر عدد أنصار الطرق الصوفية فيها بالملايين، وعدد مرتادي المساجد أكبر بكثير بالقياس للمترددين على الملاهي، بغض النظر عن انحياز الجيش والقضاء والإعلام لثقافة الأقلية، التي يضعفها تمترسها وراء الدبابة والسطوة الأبوية لأتاتورك. وهذا بعيد تماما عن روح وقواعد اللعبة الديمقراطية ـ كما يرى المراقبون.

لقد كانت معركة كبيرة، ويبدو أن تركيا تنتظر المزيد.

***

obeikandl.com

الخاتمة

تجربة لم تنضج بعد

بعد كل ما سبق فإننا أمام تجربة جديدة من المبكر الحكم على نجاحها الكامل أو سقوطها في فخ الفشل، حيث لا تزال تواجه الكثير من العواصف الداخلية والخارجية، وإذا كنا قد وصفنا هذه التجربة بالثورة البيضاء، فإنها ليست في حالة مناعة من الثورة المضادة.

وهناك عوامل عدة تحكم مدى اتجاهها إلى الرسوخ أو مدى التلاشي، أبرزها الاقتراب أكثر من الحكم الأوروبي أو الابتعاد عنه، وكيفية التصدي للمشكلة الكردية المزمنة، والأوضاع الاقتصادية، ونحسب أن هذه هي العوامل الثلاثة الأكثر تأثيراً في مستقبل تركيا بشكل عام.

لكن لا يمكن تجاهل عوامل أخرى مثل احتمالات التقلب في مزاج الرأي العام، وقدرة المعارضة على إعادة رص صفوفها، وقضية الفساد في صفوف الحكومة، سواء بجانبها السلبي المتمثل في تكشف العديد من فضائحها مستقبلاً، أو الإيجابي، ثانيًا قدرة الحزب على مواصلة تمثل صورة النقاء السياسي في مواجهة الانهيار الذي لحق بالنخبة القديمة وأحزابها.

وهناك أخيراً عامل الصراع مع الجيش الذي تظهر إشارات على ميله إلى التشدد بعد انتهاء حقبة قيادة الجنرال حلمي أوزكوت وتولي الجنرال يشار بويك أنت لها.

ونحسب أن حزب العدالة والتنمية قد خلق قاعدة شعبية قوية سيحسب لها العسكر ألف حساب عند تفجر قضايا قد تقودهم إلى العودة لأساليب الصراع القديمة مع الإسلاميين القدامى، كما أن قيادة أردوغان للحزب عامل آخر مهم لاستمرار قوته

على الساحة السياسية؛ حيث أثبت الرجل أنه قادر على النجاة من مخاطر عدة، ومواصلة حشد التأييد الجماهيرى لمبادئ وأفكار الحزب، بما في ذلك اللعب على أوتار الجذور الإسلامية عند اللزوم، وتلبس الوجه الديمقراطي في ذات الوقت.

غير أنه يخطئ من يتصور أن الحزب قادر على إخراج تركيا من مشاكلها المزمنة ذات الإطار الجغرافي والتاريخي والچيوپوليتكي المعقد خلال مدة قصيرة، خاصة أن هذه المشاكل هي التي أعطت تركيا خصوصيتها وتميزها.

ويبقى أيضا مدى محافظة هذه الثورة الصامتة البيضاء على أبنائها، وتجنب الآثار السلبية لهيمنة أردوغان على الحزب، وفي كل الأحوال لا توجد إجابات بسيطة على أسئلة شديدة التعقيد [والمشكلة الكردية تحمل فى طياتها كل مشاكل تركيا].

والأهم أن الاتحاد الأوروپي يريد حلاً لهذه المشكلة، ويمارس ضغوطًا على أنقرة لدفعها لإعطاء الأكراد مزيدًا من الحقوق؛ لأنه لن يقبل أن يركب التمييز العرقي والتخلف والفقر والجهل والمرض، وهي ظواهر يعاني منها الأكراد، في قطار الأحلام المتجه إلى القارة العجوز. أيًا كان الأمر فعلينا أن ننظر أكثر لنرى تبلور تجربة الثورة الصامتة في تركيا التي يلتصق التناقض بكامل صوره في تفاعلاتها الداخلية والخارجية!!

* * *

المؤلف

ـ عبد الحليم غزالي

ـ من مواليد محافظة أسيوط في ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٣ .

ـ حاصل على بكالوريوس إعلام من جامعة القاهرة عام ١٩٨٥ .

ـ يعمل صحفيّا أول في غرفة الأخبار بقناة الجزيرة القطرية منذ عام ٢٠٠٦ .

ـ يعمل صحفيّا بالأهرام منذ عام ١٩٨٨ .

ـ قام بمهام عدة كمراسل متجول لصحيفتي الأهرام والخليج الإماراتية، أبرزها في أفغانستان وباكستان والجزائر والعراق وقبرص وأذربيجان وأوزبكستان والولايات المتحدة ولبنان .

ـ عمل مراسلاً للأهرام في تركيا لمدة ٤ سنوات فى الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦.

ـ صدر له كتاب بعنوان «طالبان العمائم والمدافع والأفيون» فى عام ٢٠٠٠، وديوان شعر بالعامية المصرية في عام ٢٠٠٤ تحت عنوان «ندهة حنين» .

ـ نشرت له أبحاث ومقالات في العديد من الصحف والدوريات العربية والتركية .